

ان المؤلفين اللذين يتعمقان في الحساب الاسرائيلي للقوة النووية (مقارنة الردع التقليدي والنووي، والفرضيات والتبريرات) - زئيف ايتان وروبرت هركابي - يتجاهلان، تماماً، مسألة الردود العربية، علماً بأنهما يناقشان العواقب الاخرى للاعلان النووي الاسرائيلي. واقترب هركابي من تأييد الموقف النووي الاسرائيلي العلني، لكنه تخوف من قيام الولايات المتحدة الاميركية بتجميد الدعم العسكري والمالي، رداً على ذلك.

ان الرد الاميركي المحتمل هو الذي يثير الاهتمام الاكبر لدى غالبية المحللين في كتاب بيرس، بينما يحتل القلق ازاء الموقف السوفياتي المحتمل مرتبة متدنية للغاية، بالمقارنة. ولعلّه يبدو لغير الاسرائيلي ان جدية هذه المخاوف، في سياق الدعم الاميركي لاسرائيل، مشكوك فيها، خصوصاً وان الولايات المتحدة قد تجد ان الحجج الاسرائيلية لتبني السياسة النووية العلنية (مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل - كيميائية، أو بيولوجية، أو نووية - لدى العرب) تقدم تبريراً كافياً لعدم الاقتصار من حليفها. وقد سبق لمسؤولين اميركيين ان اقرؤا بأن الولايات المتحدة تدرك «الحاجة الى التمييز بين تلك البلدان، التي هي صديقة وحليفة وثيقة، ولا تشكل تهديداً بالانتشار [النووي]، وبين تلك البلدان والمناطق في العالم حيث نشعر بقلق حقيقي حيال انتشار الاسلحة النووية»^(٣٠). لكن لا يمكن التنبؤ بالموقف الاميركي سلفاً، سلباً أم ايجاباً، على الرغم من تلك الميول الاولية؛ وتبقى القضية النووية مسألة حساسة في العلاقات الثنائية الاميركية - الاسرائيلية. وقد لا يجعلها قضية تسيء للعلاقات وتربكها، سوى حدوث رد عربي واضح ينذر بتعميم السياسة النووية.

ويتمثل جانب آخر من جوانب الدور الاميركي الممكن في تقديم بديل من الرادع النووي الاسرائيلي، على شكل معاهدة تحالف اميركية - اسرائيلية رسمية. وتضمن الولايات المتحدة، بموجب المعاهدة، أمن اسرائيل، ويكون ذلك، جزئياً، عبر بسط الرادع النووي الاميركي الخاص ليشمل اسرائيل^(٣١). ويفترض، في هذه الحالة، ان يضمن الالتزام الامني الاميركي حماية اسرائيل في حال انسحابها الى حدود العام ١٩٦٧. الا ان الضمان الاميركي يتسم، في نظر بعض المراقبين، «... بالمصادقية المتدنية. وستكون النتيجة المرجحة هي زيادة الاتكال الاسرائيلي على التهديد النووي، الذي ستتضاءل مصداقيته هو الآخر كلما نمت القوة النووية العربية»^(٣٢). ومهما كانت الحصيلة النهائية، فان اسرائيل تقدر على استثمار الرغبة الاميركية بمنع الانتشار النووي، من أجل المطالبة بالدعم المالي والعسكري والسياسي الهائل، لقاء عدم الاعلان عن سياسة نووية علنية.

لعله أمر غير مفاجيء ان تغيب التعليقات الاسرائيلية التي ترفض الخيار النووي تحت كل الظروف، رفضاً مطلقاً. لكنه أمر ملحوظ على الرغم من ذلك. فمعارضة تبني الموقف النووي العلني من قبل اسرائيل، بما يتضمن من زيادة خطر نشوء سباق تسلح اقليمي واندلاع الحرب الذرية، لا تعني، بالضرورة، معارضة تبني سياسة نووية سرية، تشمل تطوير التكنولوجيا التسلحية وتضمن استمرار ردع العرب بواسطة التهديد النووي الضمني. ويلاحظ ان الباحث بورنز ويستون هو الوحيد، بين مؤلفي كتاب بيرس، الذي شدد على «عدم تجانس الاسلحة النووية بجورها مع المنطلقات الاساسية للقانون الدولي»، علماً بأنه محام اميركي يفتقر الى روابط خاصة باسرائيل^(٣٣). ولا يقترب من رفض الخيار النووي، صراحة، سوى كوهين بين الاسرائيليين؛ اذ أكد ان «اسرائيل مضطرة الى المحافظة على سياستها المعادية للموقف النووي [كذا] والى عدم ادراج سياسات الاسلحة النووية في الشرق الاوسط»^(٣٤). انما يتفق جميع المعلقين، على أية حال، على ان الانتقال من الموقف النووي الغامض الى الموقف العلني سيكون نهائياً، ولا عودة عنه، متى تم الافصاح عنه.